

وجهات نظر سريعة من الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات: الدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة UNEA 5.2



من أجل مستقبل خالٍ من المواد السامة

شباط/فبراير 2022

لمرة واحدة“. لا يقترح القرار البدء بمفاوضات من أجل اتفاقية بل إلى التقليل من استخدام المواد البلاستيكية على الصعيد الوطني، وتبني برامج مسؤولية المنتج الممتدة، وتصميم مواد بلاستيكية مع أخذ إعادة التدوير بعين الاعتبار.

تسلط مقارنة بين قراري اليابان ورواندا/البيرو أجراها مركز قانون البيئي الدولي (CIEL) وتقييم الأثر البيئي (EIA) الضوء على الفرق بين هذين القرارين. كما قام الميسرون المشتركون للمجموعة الأولى بدمج هذين القرارين.

• كي يتمكن التفويض من تضمين المواد الكيميائية السامة والتأثيرات السامة للمواد البلاستيكية طوال دورة حياتها، فلا بد من تناول المواد الكيميائية، وذلك وفقاً للقرار الخاص برواندا/البيرو الفقرة 2(ج) (تصميم المواد البلاستيكية واستخدام الإضافات) وكذلك بشكل جزئي في الفقرة 2(ب) (الإنتاج والاستهلاك المستدامين).

• كي يكون تفويض لجنة التفاوض الحكومية الدولية ذي مغزى، يتوجب عليه أن يهد الطريق لاتفاقية تتضمن التزامات محددة زمنياً وقابلة للقياس وملزمة مع آليات تطبيق فعالة. ينبغي رفض المقاربات الطوعية.

• تدعم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات اتفاقية تضمن إزالة المواد الكيميائية الخطرة من إنتاج المواد البلاستيكية وتحدد الاستخدامات الأساسية للمواد البلاستيكية بشكل صارم وتسمح بتتبع المواد الكيميائية المستخدمة في المواد البلاستيكية.

• على الرغم من أنه ليس هناك حاجة كي يكون التفويض إلزامياً، فإنه يجب أن يتضمن أي نص تفاوضي ضمن نطاقه التأثير الصحي للمواد البلاستيكية، وضوابط خاصة بالمواد الكيميائية الخطرة، والمواد البلاستيكية الميكروبية، والشفافية بشأن المكونات الكيميائية (بشكل صريح أو ضمني).

• تسلط كافة القرارات حول المواد البلاستيكية من جمعية الأمم المتحدة للبيئة منذ عام 2014 الضوء على دور المواد الكيميائية والمواد البلاستيكية الميكروبية عند تقييم تأثير المواد البلاستيكية على الصحة والبيئة.

• يعد مفهوما الاقتصاد الدائري البلاستيكي والمواد البلاستيكية المستدامة مفهوماً خطرين: من المهم الإقرار بأن المواد البلاستيكية المصنوعة بواسطة مواد كيميائية سامة لا يمكن ولا ينبغي أن تتم إعادة تدويرها في الاقتصاد.

• علاوة على ذلك، فإن المواد البلاستيكية المنتجة بواسطة الوقود الأحفوري (أي النفط والغاز والفحم) من المحتمل أن تفاقم التغير المناخي.

• من شأن تفويض يركز على إدارة النفايات أو يتمحور بشكل ضيق حول القمامة البحرية (كما هو الحال القرار الياباني) ألا يعالج مشكلة التلوث البلاستيكي لأنه

تغطي وجهات النظر السريعة التالية من الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات (IPEN) المجالات ذات الأولوية التي ستشكل جزءاً من جدول الأعمال الدورة المختلطة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة (UNEA). عُقد القسم الأول من هذا الاجتماع افتراضياً في شباط/فبراير. إن الموضوع العام للدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة هو "تعزيز الإجراءات من أجل الطبيعة بغية تحقيق أهداف التنمية المستدامة". ستعقد الدورة 5.2 لجمعية الأمم المتحدة للبيئة بين 28 شباط/فبراير و2 آذار/مارس من عام 2022، ويسبقها اجتماع اللجنة مفتوحة العضوية للممثلين الدائمين (OECP). يتمثل دور لجنة الممثلين الدائمين في التجهيز لاجتماعات جمعية الأمم المتحدة للبيئة ومراجعة تطبيق قراراتها.

في الدورة 5.2 لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، سيتم تقسيم مشاريع القرارات إلى خمسة مجالات من المواضيع (مجموعات):

1. المواد البلاستيكية
2. الحلول المستندة إلى الطبيعة والتنوع البيولوجي
3. المواد الكيميائية
4. الاسترداد الصديق للبيئة والاقتصاد الدائري
5. شؤون تنظيمية وإدارية

المواد البلاستيكية

ضمن مجال موضوع التلوث البلاستيكي، سينصب التركيز على مناقشة تفويضٍ للشروع بمفاوضات حول معاهدة بشأن المواد البلاستيكية. وفي حال تم التوافق، سيدعو التفويض إلى انعقاد لجنة مفاوضات حكومية دولية. هناك ثلاث وثائق سيتم مناقشتها ضمن هذا المجال:

”مشروع قرار بشأن صك ملزم قانوناً على الصعيد الدولي فيما يخص التلوث البلاستيكي“ اقترحه رواندا والبيرو ويدعمه أكثر من خمسين بلداً. حيث يتناول دورة حياة المواد البلاستيكية ويدعو إلى تقليص إنتاج المواد البلاستيكية ومعالجة الإضافات الكيميائية

”مشروع قرار بشأن صك ملزم قانوناً على الصعيد الدولي فيما يخص التلوث البلاستيكي البحري“ اقترحه اليابان. حيث يركز بشكل ضيق على القمامة البحرية وإدارة النفايات

مشروع قرار تقدمت به الهند ويدعو إلى ”إطار عمل لمعالجة التلوث الناجم عن المنتجات البلاستيكية بما في ذلك التلوث الناجم عن المواد البلاستيكية التي تُستخدم

لن يتضمن إنتاج المواد البلاستيكية وتصميمها واستخدام المواد الكيميائية السامة، بينما يركز على تنظيف المحيط وإعادة التدوير والإحراق.

• يعتبر القرار الياباني مقارنة ضيقة حيث إنه يركز على إدارة النفايات البلاستيكية مع تقديم حوافز لتكنولوجيات الوقود البلاستيكي وعمليات تحويل النفايات إلى طاقة (أي الإحراق)، مما يتناقض مع أهداف التغير المناخي في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة ومعامدة ستوكهولم التي تهدف إلى الحد من انبعاثات الديوكسينات.

• يعد الإحراق وتحويل النفايات إلى طاقة والوقود البلاستيكي تقنيات مكلفة تفشل في حل المشكلة التي تسببها المواد البلاستيكية كما تشكل خطراً على الصحة العامة والبيئة وتضع البلدان والمدن والمجتمعات تحت وطأة الديون. يجب رفض هذه التقنيات.

المواد الكيميائية

ضمن مجال موضوع المواد الكيميائية، هناك ثلاثة قرارات ستتم مناقشتها. سنركز في وجهات النظر السريعة هذه على قرارين اثنين: قرار بشأن ترابط العلم-السياسات حول المواد الكيميائية والنفايات والتلوث وقرار بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

مشروع قرار للجنة علمية-سياسية من أجل دعم الإجراءات بشأن المواد الكيميائية والنفايات والتلوث (نسخة جديدة في 2022/02/11)

تؤمن الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات بأن العلم السليم المستقل ينبغي أن يحدد السياسات الوطنية والإقليمية والدولية بشأن المواد الكيميائية والنفايات استناداً إلى المبدأ الاحترازي وواجب القطاع الصناعي في الإفصاح عن المعلومات وحق المواطنين في المعرفة.

يعد التمويل عقبة أساسية، كما هو الحال في تقييم النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وذلك من أجل المضي قدماً نحو إدارة سليمة للمواد الكيميائية والنفايات في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

إلى أن يقوم قطاع صناعة المواد الكيميائية بتوفير التمويل اللازم لمعالجة تأثير منتجاته بشكل شامل، فمن الأهمية بمكان أن يتم تصميم أي جهود جديدة بحيث تُحدث أكبر أثر باستخدام الوسائل المحدودة.

تم تقديم عدة خيارات لتعزيز ترابط العلم-السياسات في تقرير صدر مؤخراً من برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). ولكن ينبغي أن يركز أي جهد جديد على المواد الكيميائية كي يكون فعالاً. سيساعد هذا التركيز في تحديد سياسات بعينها من أجل تفادي الضرر، وكذلك تحديد من هم منتجو المواد الكيميائية السامة بغية تحميلهم المسؤولية.

. ستؤدي توسعة النطاق لتضم مصطلح "التلوث" إلى الحد من التأثير مثل هذا الجهد بشكل حتمي، وذلك لأن المصادر والإجراءات والسياسات المرتبطة به أكثر تنوعاً وتعقيداً (على سبيل المثال تلوث الهواء).

يجب أن تكون جهود السياسات العلمية الفعالة بمثابة إنذار مبكر وأداة لفحص الأفق. وبالتالي، فإنه من الضروري ألا تؤخر مثل هذه الجهود أي قرارات بشأن

السياسات لتصبح ذريعة للتقاعس بل يجب أن تكون قادرة على توفير توجيهات سياسية قائمة على الاحتراز. وبالتالي، لا يجب أن تقتصر بشكل مباشر مع أطر السياسات القائمة بالفعل لأن ذلك قد يهدد تقويض وتأخير التقييم العلمي الذي يتم إجراؤه أثناء تطبيق تلك الأدوات.

يجب أن يأخذ أي جهد علمي-سياسي يعين الاعتبار بأن معظم المنشورات العلمية حول المواد الكيميائية غير متاحة للعموم، وأنه ينبغي أن تكون المعارف محددة بشكل عام بحيث تتضمن المعارف التقليدية وجهود علم المواطنين (التعميد الجماعي).

مشروع قرار حول الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

• تدعم الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات بشدة حق الإنسان في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة وبأنه يجب اتخاذ إجراءات وقائية قوية بشأن المواد الكيميائية والنفايات قبل أن يُسمح لها بأن تؤثر على صحة الإنسان وتلوث البيئة.

• النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM) والمؤتمر الدولي الخامس حول إدارة المواد الكيميائية (ICCM5): دعم تجديد النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية إلى ما بعد عام 2020:

◇ يجب منح المفاوضات الخاصة بالنهج الاستراتيجي الجديد للإدارة الدولية للمواد الكيميائية الوقت والفرصة الكافيين لإجراء مفاوضات وجهاً لوجه بغية ضمان الوصول إلى صك جديد يحظى بقبول واسع النطاق من الحكومات وأصحاب الشأن.

◇ يجب أن يمتلك الصك الجديد الخاص بالمواد الكيميائية رؤية غير مرتبطة بالزمن ونطاقاً واسعاً بحيث يغطي كامل دورة حياة المواد الكيميائية بما في ذلك النفايات.

◇ يجب الاستمرار بالعمل للمضي قدماً بشأن الإطار التمكيني الشامل الذي يمكن أن يكون بمثابة مظلة لكافة الاتفاقيات المتعلقة بالمواد الكيميائية مع دعم رفيع المستوى، على سبيل المثال من خلال إعلان وزاري يمكن أن تعتمد الجمعية العمومية للأمم المتحدة في وقت لاحق.

◇ يجب تطوير مساهمات قابلة للقياس في أهداف التنمية المستدامة مع استخدام مؤشرات ومعالم.

◇ يجب أن يكون الصك الجديد مفتوحاً وشاملاً ويسمح بمشاركة شفاف من قبل كافة أصحاب الشأن مع مقارنة متعددة القطاعات.

◇ يجب تعزيز التعاون بين المنظمات في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية (IOMC).

المقاربة المتكاملة للتمويل:

◇ يجب توفير تمويل جديد وإضافي وملامم ومستدام ويمكن التنبؤ به لكافة أصحاب الشأن المعنيين بالقضايا المرتبطة بالمواد الكيميائية والنفايات.

◇ كشف التقييم المستقل للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بأن الحكومات تدرك بشكل واضح بأن تفعيل مبدأ 'الملوث هو من يدفع'

يعني "نقل التكاليف الخارجية لإنتاج المواد الكيميائية واستخدامها والتخلص منها من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

استناداً إلى التقييم الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة للبيئة للمقاربة المتكاملة، فإن هناك نقصاً في مشاركة القطاع الخاص ويجب مواصلة تقييمها من أجل زيادة التمويل الدولي للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

ينص مبدأ 'الملوث هو من يدفع' على أن الملوث يجب أن يتحمل التكاليف المرتبطة بالتلوث والوقاية منه والسيطرة عليه. ومن أجل تفعيل مبدأ 'الملوث هو من يدفع'، يجب اعتبار منتجي المواد الكيميائية على أنهم الملوثون.

هناك حاجة ملحة لتمويل النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بتدفق موثوق من التمويل، ويجب أن يأتي ذلك التمويل من القطاع الصناعي والذي يجب أن يتحمل مسؤولية التلوث الكيميائي الذي يسببه.

يجب أن يساهم القطاع الصناعي بشكل مباشر في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، على سبيل المثال من خلال رسم منسق بسيط على المواد الكيميائية الأساسية.

• البرنامج الخاص: تمديد مدة البرنامج الخاص لمرة واحدة:

يستثني البرنامج الخاص التمويل المخصص للمجتمع المدني على الرغم من الإقرار، وعلى سبيل المثال، في النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بأن للمجتمع المدني تأثير كبير.

ينبغي أن تدعم جمعية الأمم المتحدة للبيئة تجديد البرنامج الخاص وتراجع اختصاصاته لفسح المجال للأداة لتمول مشاريع المجتمع المدني.

• القضايا المثيرة للقلق المحددة في تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة "تقرير تقييمي بشأن القضايا المثيرة للقلق"

أثناء إجراء مفاوضات بشأن صك جديد وطموح، يجب بذل مزيد من الجهود لمعالجة القضايا المثيرة للقلق (المواد الكيميائية في المنتجات، والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء (EDCs)، والملوثات الصيدلانية الثابتة بيئياً (EPPPs)، والمواد الخطرة ضمن دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية (HSLEEP)، ومبيدات الآفات عالية الخطورة (HHPs)، والرصاص في الطلاء، والمواد النانوية، والمواد الأكلية المشبعة بالفلور (PFAS) ضمن إطار العمل الحالي للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية.

نرحب باستجابة دولية منسقة للحد من كافة مصادر التعرض للرصاص والكاديوم والزرنيخ قبل أن يُفسح لها المجال لتؤثر على صحة الإنسان وتلوث البيئة. يجب التسريع بجهد خاص لاستخدام كافة الصكوك الراهنة للقضاء على الطلاء الذي يحتوي على الرصاص، مع الإشارة إلى أن هذا الهدف الذي كان محددًا لعام 2020 لم يتم تحقيقه بعد.



أجل مستقبل خالٍ من المواد السامة